جهود اللجنة الوطنية للمرأة في إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات الحكومية(النتائج- التطلعات)

الجهود المكرسة للنهوض بأوضاع المرأة تفرضها الفجوات الهائلة التي لا تزال قائمة بينها وبين الرجل.

التسريع بردم الفجوات النوعية في مختلف المجالات لا يتم بدوافع أخلاقية أو إنسانية فمقتضيات التنمية المعاصرة جعلت من ذلك حاجة موضوعية.

صدر قرار وزير المالية رقم (١٩٨) لسنة ٢٠٠٧م بإشراك اللجنة الوطنية للمرأة في قوام اللجان الفنية لمناقشة الموازنة العامة للعام ٢٠٠٨م.

إعداد/ ذكرى النقيب

أخذت اللجنة الوطنية للمرأة منذ إنشائها على عاتقها أهدافاً ومهاماً تنصب في مجملها بالنهوض بقضايا المرأة المختلفة من خلال اشتراكها برسم السياسات العامة والقطاعية وإدماج قضايا المرأة فيها ومتابعة تنفيذها عبر عضواتها في كافة المؤسسات الحكومية .

وكان أبرز ما حققته اللجنة الوطنية للمرأة باعتبارها الآلية المؤسسية المعنية بقضايا المرأة هي المشاركة في إعداد الخطة الخمسية الثالثة وحرصها على إدماج قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في كافة محاور الخطة خاصة تلك التي تتقاطع مع اختصاصات جهات حكومية معنية إضافة إلى تصميمها بقوة على إقرار مكون خاص بالقضايا التي لا تتقاطع مع أي مؤسسة حكومية .

وحرصاً من اللجنة على ترجمة هذه الاحتياجات إلى واقع فقد حاولت وتحاول جاهدة على ضرورة توفير موارد مالية لدعمها من موازنة الحكومة انطلاقاً من اهتمام الدولة بقضايا النوع الاجتماعي المختلفة وتنفيد للمبادئ الدستورية والقانونية والتزاما بالاتفاقيات التي صادقت عليها .

وعليه فإن اللجنة ارتأت أن تتبع أساليب التحسين لصناع القرار في مجلس النواب ووزارة المالية وكذا توعية المسئولين الماليين في كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة إضافة إلى المخططين التنمويين ومديرات إدارة المرأة ورئيسات الفروع بهذا الموضوع حتى تتجسد احتياجات المرأة إلى واقع من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذها .

والجهود المكرسة للنهوض بأوضاع المرأة تفرضها الفجوات الهائلة التي لا تزال قائمة بينها وبين الرجل في مستوى تلبية الاحتياجات الضرورية ومستوى الانتفاع بمردود وآثار الموارد المنفقة في الميزانية كما أن التسريع بردم الفجوات النوعية في مختلف المجالات لا يتم بدوافع أخلاقية أو إنسانية صرفة فمقتنيات التنمية المعاصرة جعلت من ذلك حاجة موضوعية، المستفيد منها المجتمع بأسره وليس النساء بمفردهن والموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي هي إحدى الوسائل العلمية والمجربة لجعل مسألة ردم الفجوة النوعية بين الجنسين في المجالات المختلفة أمراً ممكن البلوغ بمدة محددة ، وقبل أن نخوض في تفاصيل التجربة (تجربة اللجنة الوطنية للمرأة) في الدعوة للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي والانجازات التي تحققت في هذا المجال سنعرض باختصار المفردات الخاصة بهذا الموضوع

مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ليست موازنة مستقلة تختص بالشئون المتعلقة بالمرأة وإحتياجاتها بل تهتم أساسا بإعادة توزيع الإنفاق بناء على أولويات وأسس تراعي احتياجات النوع .

أهدافها

تحويل السياسة والخطة إلى مخططات مالية معتمدة ضمن الموازنة السنوية يمكن قياس مردودها ومدى تحيزها

الكشف والتحديد للأنشطة المخصصة للمرأة والرجل ضمن الموازنة وفقاً لأية نسب ومدى إسهامها في تضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء.

التحقق من مدى كفاية المخصصات لتحقيق الأهداف المعلنة.

التحقق من مستوى مصداقية السياسات ومدى استجابتها لاحتياجات المواطنين .

رفع كفاءة الإنفاق وقياس فاعليته

تحقيق قدر أعلى من الشفافية والرقابة والمسائلة.

جهود اللجنة الوطنية للمرأة في الدعوة لإيجاد موازنات مستجيبة لاحتياجات النوع

منطلقات الدعوة

الدستور اليمني الذي أكد على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطة العامة للدولة 2006 – 2010م.

التزام اليمن باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجن .

اتجاهات إستراتيجية تنمية المرأة بضرورة تخصيص موارد مالية للبرامج والمشاريع الموجهة للنساء والمستهدفة تضييق فجوة النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء.

ضعف استيعاب قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في إطار البرامج والمشاريع

اتساع الفجوة بين الرجال والنساء في مختلف المجالات التنموية.

استخدام هذه المنهجية في كثير من الدول العربية والأجنبية وكان لها آثار إيجابية على التنمية.

الخطوات

تحسيس صناع القرار ومتخذي القرارات على المستوين المركزي والمحلي (وزارة المالية..بأهمية التخطيط والإعداد لموازنات عامة وقطاعية على المستويين المركزي والمحلي مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي

تحسين كوادر المعهد المالي وإكسابهم مهارات التخطيط والإعلام لموازنات مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي ومراقبتها من هذا المنظور بالإضافة إلى فتح الحوار مع المعهد المالي والتشاور حول إعداد دليل تدريبي لمفاهيم النوع الاجتماعي.

إعداد العديد من أوراق العمل أهمها :

ورقة عمل حول آليات إعداد الموازنات وأهمية تمثيل اللجنة الوطنية للمرأة في هذه الآليات (اللجنة العليا ، اللجنة الفنية ، اللجان القطاعية "وحدات الجهاز الإداري للدولة" على المستوى المحلي في المحافظات) .

دراسة الموازنة الوظيفية لقطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي في محافظتي صعده وشبوة

دراسة حول تطبيق قرار مجانية الولادة

دراسة تتبع الإنفاق على توظيف المدرسات وبناء مدارس الفتيات

تكوين فريق طبي في مطلع عام 2006م لتحديد رؤية للموازنات الجندرية

رفعت اللجنة الوطنية للمرأة مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء لتمثيلها في اللجنة الوزارية العليا واللجان الفنية العامة على مستوى القطاعات على غرار العمل بالنسبة للخطة الوطنية العامة،وصدور قرار وزير المالية رقم (198) لسنة 2007م بإشراك اللجنة الوطنية للمرأة في قوام اللجان الفنية لمناقشة الموازنة العامة للدولة للعام 2008م

تحليل الموازنات من منظور النوع الاجتماعي

تقييم بعض المشاريع والبرامج التنموية لمعرفة مدى أثرها على النوع الاجتماعي .

تحسين صناع القرار والمخططين ومعدي الموازنات باحتياجات النوع الاجتماعي لتخصيص الموارد المالية لتلبيتها.

السعي لاعتماد مشروع حكومي خاص بإدماج النوع الاجتماعي في الموازنات ضمن الدعم الاجتماعي لمشاريع المرأة وفي إطار البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة والخاصة بدعم قدرات النوع الاجتماعي.

اعتماد مشروع الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي 2007 2010-م في إطار الدعم الحكومي لمشاريع المرأة وأنجزت أنشطة السنة الأولى للمشروع .

أهداف المشروع

التعريف بمفهوم الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي

إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في الموازنات الحكومية القطاعية والمحلية

تضييق فجوة النوع الاجتماعي في كافة المجالات التنموية .

أنشطة المشروع في السنة الأولى

مجموعة من اللقاءات التشاورية مع صناع القرار في كل من (مجلس النواب ، وزارة التربية والتعليم ،وزارة الخدمة المدينة ، وزارة الصحة)

تنفيذ عدد من الدورات التدريبية على المستوى المركزي ومحافظات (تعز ، الحديدة، شبوة) استهدفت المخططين والماليين ورئيسات فروع اللجنة

إعداد مطوية تعريفية بالموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي تضمنت التعريف بـ:

تعريف مفهوم الموازنة

مبررات إيجاد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي

أهداف الموازنة

خصائص الموازنات النوعية

إنشاء إدارات عامة لموازنات النوع الاجتماعي تابعة لقطاع الموازنة في وزارة المالية أهم مهامها:

تحليل الموازنة العامة والقطاعية من منظور النوع الاجتماعي

رصد المشاريع الموجهة للمرأة في إطار البرنامج الاستثماري في كافة القطاعات وتحليلها لمعرفة مدى ملاءمتها لاحتياجات النساء .

الاشتراك في اللجان الفنية الخاصة بإعداد الموازنات لتوجيه الموارد لصالح احتياجات النساء وفقاً للأولويات والمشاكل والاحتياجات التي ترفع من الميدان بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة .

الاشتراك في وضع السقوف التأشيرية لموازنات الجهات الحكومية والمحافظات وتحديد الموارد اللازمة للمرأة من خلالها

التنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة وإفادتها بأي مستجدات أو متغيرات قد تطرأ على توجهات وزارة المالية والقطاعات المختلفة فيما يتعلق بموازنات النوع .

إصدار تعاميم من وزارة المالية موجهة إلى الجهات المختلفة بإشراك المرأة في وضع مشاريع لاحتياجات النوع لإدراجها ضمن موازنات الجهات وفقا للأولويات التنموية

التنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة في وضع برامج تأهيلية للكادر المالي في إدماج النوع الاجتماعي في إطار الموازنات العامة والقطاعية .

المشاركة في مناقشة الحسابات الختامية

مراجعة النصوص القانونية فيما يتعلق بالقضايا المالية من منظور النوع الاجتماعي واقتراح التعديلات والاحتياجات إن وجدت

إعداد خطط سنوية للإدارة منسوخة للجنة

إشراك اللجنة في مناقشات الموازنات التابعة للجهات

زيادة المخصصات المالية لمشاريع اللجنة لمواجهة التحديات وتحديات ومشاكل اللجنة .

توجهات مستقبلية

مراجعة تعديل الدليل التدريبي الخاص بموازنات النوع الاجتماعي التابع لمنظمة GTZ ويمننة

تنفيذ دراسة تحليلية للموازنة الحكومية والخروج بآليات واضحة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي فيها

تقديم مشروع قرار إلى المجلس الأعلى للمرأة بشأن اعتماد ممثلات اللجنة في المؤسسات الحكومية والمحافظات للجان إعداد ومناقشة الموازنات

تدريب الكادر المالي على آليات إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات

بناء قدرات الإدارة العامة لموازنات النوع الاجتماعي في وزارة المالية

عقد لقاءات مع صناع القرار والمختصين في الوزارات والمحافظات من اجل تعزيز هذا الجانب

دراسة تتبع الإنفاق في تعليم البنات في عدد من محافظات الجمهورية.

نبض الحياة

التخطيط العادل والمنصف

جميعنا يدرك بأن التخطيط هو عمل إجرائي منظم يهدف إلى التغيير الايجابي وذلك عن طريق تطويع دور الدولة او المنظمة أو المؤسسة ..من أجل تلبية احتياجات ومواجهة تحديات . وجميعنا يدرك أيضاً جملة من هذه التحديات التي تنبه لها الجميع حتى أننا أصبحنا نلمس صدق وجدية التوجيهات السياسية لمجابهه هذه المشكلة والعمل على تجاوزها ولو بشكل تدريجي ، فما انعكاس احتياجات المرأة في الخطة الخمسية الثالثة للدولة (2006 - 2010م) إلا بداية مبشرة بكل الخير ابتهجت لها أكثر من عشرة ملايين امرأة يمنية ولكن الخبر هذا قد لا يكتمل إذا لم تنعكس أهداف وسياسات الخطة إلى برامج ، ومشاريع تنموية تلبي الاحتياج المباشر لتنمية وتمكين المرأة... فلابد من اعتماد الموارد المالية لدعم هذه المشاريع تنفيذا للمبادئ الدستورية والقانونية والتزاماً بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

المحررة

اجتماع مجلس تنسيق دعم تعليم الفتاة بمحافظة صنعاء

صنعاء / سبأ:

استعرض المجلس التنسيقي لدعم تعليم الفتاة بمحافظة صنعاء في اجتماعه أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدالغني حفظ الله جميل التقرير المقدم من قبل المجلس والمتضمن المهام والأعمال التي قام بها المجلس خلال الفترة الماضية .

وناقش الاجتماع الذي حضره وكيل اول المحافظة رئيس مجلس تنسيق دعم الفتاة بالمحافظة عبدالله ضبعان والوكيل المساعد فارس الكهالي الصعوبات التي تواجه سير عمل المجلس وسكرتاريته الفنية واتخذ بشأنها عددا من القرارات ومنها ضرورة ايجاد ميزانية تشغيلية للمجلس والالتزام بقرار مجلس الوزراء بشأن الدرجات الوظيفية المخصصة لمجلس تعليم الفتاة .

وأكد المجلس ضرورة إعداد خطة لعمل المجلس للمرحلة القادمة وحدد موعد الاجتماعات الدورية للهيئة الإدارية للمجلس في 20 من كل شهر وكذا اجتماعات السكرتارية الفنية للمجلس في 15 من كل شهر.

حضر الاجتماع مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة نائب رئيس المجلس حسين حازب .

استفادة 13 ألف طفل وامرأة في عدن من الخدمات الصحية في مديريتين

عدن / سبأ:

استفاد ثلاثة عشر ألفاً و317 طفلاً وطفلة وامرأة من الخدمات ألمقدمه من مجمع الشيخ عثمان وعيادتي كود العثماني والممدارة خلال العام المنصرم 2007م.

وذكرت الدكتورة هدى باذيب مدير إدارة مكتب الصحة بمديرية الشيخ عثمان أن الخدمات المقدمة تمثلت بتقديم العلاجات والمعاينة وإجراء الفحوصات الطبية المجانية للأطفال واشتملت على التطعيم اللازم ضد أمراض (بي. سي. جي) والتمهيدي و شلل الأطفال والحصبة بالإضافة إلى الكزاز و تطعيم الحوامل.

موضحة أن مجمع الشيخ عثمان الصحي استفاد من خدماته تسعة آلاف و391 شخصاً بينما بلغ عدد المستفيدين من خدمات عيادة الممدارة ألفين وستمائة وسبعه أشخاص وعيادة كود العثماني ألف وثلاثمائة وتسعة عشر فرداً.

ودعت الدكتورة باذيب الأسر والأمهات الحوامل إلى زيارة العيادات والمجمعات الصحية وأخذ التطعيم اللازم لهن ولأطفالهن ضد شلل الأطفال والحصبة والكزاز لحمايتهم من الإصابة.

مدير عام موازنة النوع الاجتماعي بوزارة المالية لـ (14 أكتوبر):

تعتبر الموازنة العامة أحد أهم وسائل تحقيق التنمية لم يستغرق إنشاء الإدارة الكثير من الوقت

استيعاب احتياجات النوع الاجتماعي في الموازنات العامة والقطاعية وترجمة السياسات والخطط إلى أنشطة تنموية محددة ورصد مخصصات مالية معتمدة ضمن الموازنة السنوية للدولة يمكن قياس مردودها وأثرها على تحسين معيشة الناس رجالاً ونساءً ، بالإضافة رفع كفاءة الإنفاق وقياس مدى فعاليته على المواطنين رجالاً ونساءً تحقيقا لمبدأ العدالة والإنصاف في توزيع النفقات تلك هي الأهداف التي انطلقت منها الدعوة لإيجاد واعتماد موازنات للنوع الاجتماعي والذي بدأت أولى الخطوات تتحقق بإنشاء إدارة عامة لموازنة النوع الاجتماعي في وزارة المالية والتي كان لصحيفتنا شرف استضافة مديرتها الأخت (خديجة صالح أحمد الرحبي - مدير عام موازنة النوع الاجتماعي بوزارة المالية والخروج بهذه الحصيلة) .

صنعاء/ لقاء/ذكرى النقيب

كيف جاءت فكرة إنشاء إدارة عامة لموازنة النوع الاجتماعي ؟

جاءت الفكرة من الإيمان بأهمية هذه الإدارة وتجسيداً لصدق التوجهات السياسية والاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي من قبل الحكومة اليمنية وتنفيذاً للمبادئ الدستورية والقانونية والتزاما بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها. وتحفيزاً لدور المرأة اليمنية في عملية التنمية باعتبار أن الموازنة العامة هي أحد أهم وسائل تحقيق هذه التنمية.

لم يستغرق إنشاء هذه الإدارة الكثير من الوقت ، ولم تكن بحاجة للإقناع فقط ، وقد لقيت دعماً كبيراً خاصة من معالي الأستاذ/ نعمان الصهيبي - وزير المالية ، والأخ / د. فضل الشعيبي - وكيل الوزارة لقطاع الموازنة . وأنشئت في الربع الأخير من عام 2007م .

ماهي المهام المناطة بهذه الإدارة الوليدة ؟

لدى الإدارة الكثير من المهام..أهمها تحليل الموازنات العامة والقطاعية من منظور النوع الاجتماعي

رصد المشاريع الموجهة للمرأة في إطار البرنامج الاستثماري في كافة القطاعات وتحليلها لمعرفة مدى ملاءمتها لاحتياجات المرأة.

التنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة وإفادتها بأي مستجدات أو متغيرات تؤثر على الموازنة العامة للدولة فيما يخص النوع الاجتماعي.

إصدار التعاميم والكتب الدورية إلى الوزارات والمؤسسات بخصوص وضع المرأة في الموازنات العامة .

من هم الشركاء والداعمون لهذه الإدارة ؟ وماذا يعول عليها ؟

الداعمون معالي الأستاذ / نعمان الصهيبي - وزير المالية ، الدكتور / فضل الشعيبي – وكيل قطاع الموازنة الأستاذ / أمين المحمدي - الوكيل المساعد لقطاع الموازنة ، الأستاذ / جلال يعقوب - وكيل قطاع العلاقات الخارجية بوزارة المالية . بالإضافة إلى اللجنة الوطنية للمرأة .

ويعول على هذه الإدارة أن تهتم بإدماج النوع الاجتماعي في الموازنات العامة والقطاعية تسريعاً لتنمية وتمكين المرأة.

البيانات الشخصية

خديجة صالح احمد الرحبي - مدير عام موازنة النوع الاجتماعي بوزارة المالية .

المؤهلات العلمية - بك محاسبة – جامعة صنعاء .

شاركت في العديد من الندوات التدريبية الداخلية والخارجية كان أحدها

دورة تدريبية في الإيرادات العامة التي عقدها صندوق النقد العربي في أبو ظبي.

دورة في مجال المحاسبة الحكومية في جمهورية تونس وأخرى في المغرب

تشارك بفاعلية في كثير من اللجان التي تشكل من قبل وزارة المالية مثل لجنة إعداد ومراجعة الحسابات الختامية للسلطة المركزية والمحلية وكذلك في إعداد ومناقشة موازنات السلطة المركزية والمحلية.